

بيروت في ٩ كانون الاول ٢٠٠٥

عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً موسعاً ظهر اليوم بحثت خلاله في الاوضاع الاقتصادية من مختلف جوانبها وفي اوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ضوء الدراسة التي يناقشها مجلس ادارة الصندوق وتطالب بزيادة الاشتراكات.

وترأس الاجتماع رئيس اتحاد الغرف اللبنانية السيد عدنان القصار وحضره السادة: محمد الزعترى رئيس غرفة صيدا، عبد الله غندور رئيس غرفة طرابلس، روبر دباس ومحمد لمع نائبا رئيس غرفة بيروت، منير التيني نائب رئيس غرفة زحلة، فادي عبود رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، نديم عاصي رئيس جمعية تجار بيروت، د. فرنسوا باسيل رئيس جمعية مصارف لبنان، فؤاد الخازن رئيس نقابة مقاولي الاشغال العامة والبناء، بيار الاشقر رئيس نقابة الفنادق، ارمان فارس رئيس تجمع رجال الاعمال، وجيه البزري رئيس الندوة الاقتصادية، د. وليد نجا مدير عام غرفة بيروت. كما حضر الاجتماع ممثلو اصحاب العمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نائب رئيس مجلس ادارة الصندوق غازي يحيى والاعضاء: انطوان واكيم، مكرم صادر، منير طيارة.

بدأ الاجتماع بكلمة للرئيس القصار رحب فيها بالرئيس الجديد لجمعية مصارف لبنان الدكتور فرنسوا باسيل واشاد بالتعاون الذي كان قائماً بين الرئيس السابق للجمعية الدكتور جوزف طرييه والهيئات الاقتصادية متمنياً استمرار هذا التعاون بما يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.

وبعد مناقشة الاوضاع من مختلف جوانبها اصدر المجتمعون بياناً ركزوا فيه على الامور التالية:

١- تؤكد الهيئات رفضها القاطع لاية زيادة على اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قبل دراسة الاوضاع المالية للصندوق من مختلف جوانبها والاطلاع على الاسباب الحقيقية التي تقف وراء عدم توازن هذه الاوضاع واجراء اصلاح الحقيقي الذي طالبت الهيئات به وقبل الاخذ في الاعتبار ضرورة تسديد الدولة لمتوجباتها المالية للصندوق عن العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ومن دون الوقوف على الاوضاع الصعبة التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية والتي تجعلها عاجزة عن تحمل اية اعباء مالية جديدة مهما كانت نسبتها.

- ٢- الطلب الى ممثلي اصحاب العمل في الصندوق تعليق عضويتهم في حال الاصرار على زيادة الاشتراكات قبل تحديد موقف الهيئات من خطط الاصلاح الثلاث (لجنة رئاسة الحكومة خطة وزير العمل والمشروع المشترك لرئاسة الحكومة ووزارة العمل) وتوافقها مع طرفي الانتاج أي الدولة وممثلي العمال على عقد اجتماع جديد يصار على ضونه الى اعادة صياغة قوانين وانظمة الضمان بكاملها.
- ٣- ترفض الهيئات بصورة قاطعة أي تغيير جزئي في هيئة مكتب مجلس ادارة الصندوق وعدم اعتماد اية حلول جزئية في هذا المجال.
- ٤- تطالب الهيئات بالاسراع في اقرار قانون الغرامات وزيادات التأخير وتقسيم الديون المتوجبة على المؤسسات وهي قد اعدت مشروعاً متكاملأ حول هذا الموضوع توافقت عليه تمهيداً لرفعه الى اللجان المختصة في مجلس النواب.
- ٥- في ضوء ما يتردد عن نية الحكومة فرض ضرائب ورسوم جديدة بموجب موازنة العام ٢٠٠٦ فان الهيئات تحذر من فرض اية زيادات ضريبية مؤكدة موافقها السابقة من ان معالجة مشكلة المالية العامة وتخفيف عجز الموازنة تكمن في تنشيط الاقتصاد وتحسين الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين وترشييد الاتفاقيات وليس في فرض ضرائب ورسوم جديدة.
- ٦- تكرر الهيئات تقديرها للجهود التي يبذلها رئيس الحكومة، وترى ان هذه الجهود لا يمكن ان تحقق النتائج المرجوة منها الا بتعاون الجميع، وهي ترى ان الظروف المصيرية التي يجتازها لبنان تحتم ترجمة الدعم الذي يلقيه الرئيس السنيورة الى خطوات عملية.
- ٧- مؤتمر بيروت واحد حيث وجد المجتمعون ان التحضيرات اللازمة لهذا المؤتمر لم تأخذ حتى الان الحيز الذي تستحقه من النقاشات والمشاورات بين مختلف الفرقاء اللبنانيين مما يستدعي الاسراع في اتخاذ الخطوات العملية لبدء هذه النقاشات والمشاورات وصولاً الى قواسم مشتركة تؤمن الاجماع حول برنامج اصلاحي جدي يتقدم على الدعم الخارجي ويحقق انعقاد المؤتمر وعدم اضاءة الفرصة من الدعم العربي والدولي الذي يلقيه لبنان وتؤكد الهيئات في هذا المجال استعدادها لدعم كل خطوة للحكومة في الاتجاه الصحيح.
- ٨- قررت الهيئات عقد اجتماع في الاسبوع المقبل للاطلاع على نتائج عمل اللجان التي كلفت بدراسة اوضاع الضمان الاجتماعي واتخاذ الموقف المناسب منها.